

باستثناء تلك التي يحظر الكشف عنها

الوزير سلمان يحدد آلية تلقي طلبات الاطلاع على المعلومات والوثائق

أصدر وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالله السلطان أمس قرارا وزاريا حدد فيه آلية تلقي قطاع الشؤون القانونية بالوزارة طلبات الاطلاع على المعلومات والوثائق التي تقع ضمن اختصاص الوزارة. وقالت "التجارة" في بيان أن القرار "2021/65" يبين أن الشؤون القانونية بالوزارة تتلقى تلك الطلبات المقدمة من أشخاص طبيعيين واعتباريين بشرط أن تكون محررة على نموذج ملحق بالقرار. وأشارت إلى أنه في حال تقديم الطلب إلكترونيا يجب أن يتضمن البيانات الواردة تفصيلا بالنموذج المبين على موقع الوزارة والمعد لاستقبال الطلبات وفق ما نص عليه قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20 لسنة 2014.

وذكرت أن القرار حدد الإجراءات التي يقوم بها موظف الشؤون القانونية بدءاً من تسليم مقدم الطلب مدون به التاريخ والموضوع وتاريخ الرد مشددة على الالتزام بسرية المعلومات المتداولة. وأكدت أن القطاع القانوني وبعد الموافقة على الطلب يتولى توفير المعلومات والوثائق المطلوبة إذا لم يتم رفض الطلب المقدم في حال تضمنه طلباً لمعلومات يحظر الكشف عنها.

وأفادت أن القرار ينص أن على "جميع قطاعات الوزارة تمكين القطاع القانوني من الحصول على المعلومات والوثائق المطلوب الإطلاع عليها أو استلامها وذلك خلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام من تاريخ طلبها أو مدة لا تزيد عن شهر إذا تعددت المعلومات والوثائق المطلوبة".

قدمت مقترحاً تشريعياً لتطوير عمل المحاكم إلكترونياً وفقاً لأفضل الممارسات الدولية

لجنة تعديل نظام إدارة الدعوى المدنية والتجارية في جمعية المحامين الكويتية تختتم أعمالها



أعضاء اللجنة خلال الاجتماع

إنفاذ العدالة في وجهها الناجز المحقق لكامل ضمانات صحة الإجراءات التقاضي.

من جهته أشار نائب رئيس اللجنة أ. حسين الطبطبائي بأن توقيت تقديم هذا المقترح كان متزامناً مع إنجاز وزارة العدل وجمعية المحامين الكويتية لقانون الإعلان الإلكتروني، مشيراً إلى أن المقترح سيحقق نقلة نوعية للمتقاضين في المرفق العدلي.

بدوره، أشار مقرر اللجنة د. فواز الخطيب إلى أن اللجنة استفادت من تجربتين الخليجية والأمريكية في إعدادها للمقترح، وسعى الأعضاء في إعدادهم للمسودة التوفيق بين السرعة والعدالة في عملية صنع الحكم القضائي، مبيناً بأن تأخير العدالة هو إما إنكار للعدالة أو على الأقل تضائل تحقيقها ومع ازدياد كم القضايا حيث "استشعرنا حاجة المرفق لتطوير القوانين التي مضى على صياغتها ما يزيد عن أربعين عاماً، وقد وضعت اللجنة في الحسبان الوقت الكافي للتعامل مع النزاع بطريقة عادلة، لافتاً إلى أن اللجنة بصدد دراسة المقترح الأولي مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل ومجلس الأمانة.

طائل حقيقي. وأضاف أ. العطار بيان هدف التعديل المقترح هو رفع العناء عن القاضي والمتقاضين والمحامين من خلال استغلال الوسائل الإلكترونية الحديثة التي من خلالها يتم تقليص عدد مرات الحضور أمام هيئة المحكمة وفق ما هو معمول به في الدول المتقدمة بما يوفر جهداً ومالاً كان يهدر دون

وأشار أ. العطار بأن التعديل المقترح لم يتجاهل أحقية أطراف الدعوى في إبداء المرافعة الشفاهية أمام قاضي الموضوع فثبت حق أصحابها فيها خلال الجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام القاضي بعد أن تكون قد اكتملت جميع عناصر إعدادها للفصل فيها

«الجمارك» تضبط 4.5 ملايين حبة كبتاغون وتبناك وبضائع مقلدة مخبأة بحاويتين في جمارك ميناء الشويخ



تفريغ الحبوب المخدرة



الضبطية بعد اكتشافها

وجودها أكثر من 90 يوماً ولم يتقدم أحد لتسليمها. وقام المفتشون الجمركيون، بتفتيش الحاويات، حيث اتضح أن حاويتين منها لا تحتوي على شيء مخالف، وبتفتيش الحاويتين المتبقيتين، اتضح أن إحداهما تحتوي على جهاز لتفقيس البيض، عثر بداخله على مايقارب 4 ونص ملايين حبة من مادة يشبهه أنها الكبتاغون المخدرة، أما الحاوية الثانية فأتضح احتواؤها على بضائع مقلدة مخبأة بغرفة خفية، إضافة إلى مادة التبناك المنوعة.

تمكن رجال الجمارك وخلال أقل من اسبوعين من توجيه ضربة جديدة لروجي المخدرات والمنوعات، بعد ضبط مايقارب 4.5 مليون حبة من مادة الكبتاغون المخدرة، وكمية من مادة التبناك المنوعة وبضائع مقلدة، حيث تم العثور عليها بحاويتين ضمن الحاويات القادمة إلى البلاد. وأثمر التعاون والتنسيق بين إدارة البحث والتحري الجمركي وإدارة جمارك الموانئ الشمالية بميناء الشويخ بملاحظة 4 حاويات عليها اشتباه ومز على



الضبوطات في حيز الجمارك

المنفوحى: توجيهات من وزير البلدية بتلافي أي تأخير

إصدار أذونات بناء قسائم المطالع وجنوب غرب عبدالله المبارك إلكترونياً اليوم



أحمد المنفوحى

جدد مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحى استعداد البلدية لإصدار تراخيص البناء في المدن الإسكانية الجديدة المطالع وجنوب غرب عبدالله المبارك، قائلاً ستباشر الإدارات المختصة استقبال طلبات بناء القسائم السكنية بدءاً من اليوم الأحد المقبل الموافق 14 مارس الجاري.

وأكد المنفوحى أنه بناءاً على توجيهات وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان شايع الشايخ بضرورة اصدار تراخيص البناء حسب الموعد المعلن مسبقاً من قبل البلدية للبدء بتوزيع إذونات البناء للمواطنين والخاصة بقسائمهم الإسكانية في مشروع مدينة المطالع السكنية ومشروع ضاحية جنوب عبدالله المبارك اعتباراً من اليوم الأحد المقبل.

ولفت المنفوحى الى جهوزية الاطقم الفنية والتي ستباشر في استخراج اذن البناء للمواطنين في المنطقتين، حرصاً من البلدية على تلافي اي تأخير وضرورة البدء في اصدار تراخيص البناء للمدن الجديدة في موعيدها ليتمكن اصحاب القسائم السكنية البدء في اعمال بناء قسائمهم. وأوضح المنفوحى أن الطواقم الفنية من مهندسات

ومهندسين انهوا كافة الترتيبات والاستعدادات الخاصة باصدار تراخيص الاذن بالبناء عن طريق المنصة الإلكترونية التابعة لبلدية الكويت، مؤكداً الحرص على سير عملية آلية اصدار اذونات البناء بالشكل الصحيح تسهيلاً على المواطنين من خلال اصدار اذونات البناء إلكترونياً والذي يوفر الوقت والجهد واختصار انجاز معاملة رخصة البناء. وبين المنفوحى كودارنا الفنية جاهزة لاستقبال طلبات

اصحاب القسائم لاستخراج تراخيص البناء وستكون عملية توزيع اذونات البناء للمواطنين مستوفى المتطلبات والذين سبق أن استخرجوا شهادات لمن يهमे الأمر من المؤسسة العامة للرعاية السكنية اذ سيتاح لهم عن طريق المكاتب الهندسية استخراج إذن البناء عبر المنصة الإلكترونية ومن ثم بدء إجراءات البناء لوحدهم السكنية بالنسبة لمدينة المطالع او ضاحية جنوب غرب عبدالله المبارك.

العقاب: هناك نظرة أومية استشرافية لمواجهة مخاطر الأوبئة

«حماية البيئة» تشارك في اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة افتراضياً



وجدان العقاب

وتعمل كنصير مسموع الكلمة في قضايا البيئة العالمية، وترحب بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022-2025، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023، وتثني على برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساهمته السريعة في البعد البيئي للاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية لكوفيد 119-، ولفتت إلى أن "برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميعته العامة تركز جهودها لدعم انتعاش مستدام وشامل بحمي كوكب الأرض، ويحفز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وينشط اقتصاداتنا ويستحدث فرص عمل لائقة ومستدامة، ويجرز تقدماً حقيقياً في القضاء على الفقر، ويعزز في الوقت ذاته قدرتنا على الصمود في المستقبل لأزمات مماثلة، وستعزز جهودها لتنفيذ جدول أعمال أديس أبابا، وتؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وواصلت: أن الجمعية تشدد على الأهمية الحاسمة لإحراز مزيد من التقدم في جميع المنابر المتعددة الأطراف من أجل البيئة، ولأسيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمفاوضات بشأن النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020". وأشارت د. وجدان العقاب إلى "الإعلان عن اجتماعها من جديد في اجتماع حضوري لعقد الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية البيئة العالمية في نيروبي في أوائل عام 2022 لمواصلة جهودنا المشتركة، وتعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن الدورات السابقة لجمعية البيئة، بما في ذلك بشأن مستقبل توقعات البيئة العالمية والقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة"، وبيّنت أن الجمعية الأممية أكدت أنها ستكرس جهودها للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسية لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرار الجمعية العامة 2997 لعام 1972، وبالمساهمة في الاحتفال بها احتفالاً ذا تأثير في نيروبي في أوائل عام 2022، وتدعو على وجه الاستعجال إلى اتخاذ إجراءات جماعية تقوم على أساس علمي وشامل من خلال عملنا ومقرراتنا في جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

شاركت الجمعية الكويتية لحماية البيئة في اجتماع الدورة الخامسة للجمعية العامة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنعقدة في العاصمة الكينية نيروبي افتراضياً عبر الإنترنت. وقالت د. وجدان العقاب رئيس الجمعية إن الاجتماع مثل نظرة استشرافية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة المستأنفة في عام 2022 ورسالة من الدورة الخامسة للجمعية المعقودة عبر الإنترنت بمدينة نيروبي الكينية، وإن الاجتماع جاء لعقد الجزء الأول من الدورة في ظل ظروف استثنائية من جراء وباء "كوفيد - 19".

وأوضحت د. العقاب أن الاجتماع انتهى إلى بيان شامل حول تلك النظرة الاستشرافية والذي تضمن: "نقر الجمعية بالحاجة الملحة إلى مواصلة جهودنا من أجل حماية كوكبنا أيضاً في وقت الأزمة هذا، وإذ نرغب في تعزيز دعمنا للأمم المتحدة وللتعاون المتعدد الأطراف، وتظل على قناعة بأن العمل الجماعي ضروري للتصدي بنجاح للتحديات العالمية، ويساورها بالغ القلق إزاء الآثار العالمية المدمرة لوباء "كوفيد - 19" التي يترتب عليها تحديات صحية واجتماعية واقتصادية وبيئية جديدة وخطيرة، والتي تضاعف التحديات القائمة، ولاسيما في البلدان النامية، مما يقوض جهودنا المشتركة للقضاء على الفقر وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

وأضافت أن "الجمعية الأممية تدرّك أكثر من أي وقت مضى أن صحة الإنسان ورفاهة يعتمدان على الطبيعة والحلول التي توفرها، وتدرّك أننا سنواجه مخاطر تكرر الأوبئة في المستقبل إذا بقينا على أنماطنا الحالية غير المستدامة في تفاعلاتنا مع الطبيعة، ويساورها بالغ القلق إزاء استمرار فقدان التنوع البيولوجي، ولاسيما من جراء تدهور وتفتت النظم الإيكولوجية وموائل الأحياء البرية، والأخطار التي تهدد الأرواح وسبل العيش من جراء تغير المناخ، ومن التلوث والنفايات والمواد الكيميائية التي تدار على نحو سيئ، مما يعرض بيفتنا وهدفنا الشامل المتمثل في التنمية المستدامة للخطر".

وبيّنت رئيس جمعية البيئة أن ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة،